ARCAPITA

الانتخابات الرئاسية الأمريكية: عودة ترامب

فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024

انتخابات 2024

نظرة عامة

عاد ترامب، الرجل الذي أطلق آلاف الميمات والأفكار سريعة الانتشار، الشخصية الكيشوتية الشهيرة بإبرام الصفقات، الملياردير لاعب الغولف الذي صبغته أشعة الشمس بلون برونزي، عاد إلى البيت الأبيض. إنه شخص مشهور إلى درجة أنه يمكن الإشارة إليه بأحرف أولى فقط. لقد عاد دونالد جاي ترامب لجعل أمريكا عظيمة من جديد. وهذه المرة يقرر الدستور الأمريكي أنه الفصل النهائي لرئاسته، فالرئيس لا يستطيع الاستمرار لأكثر من ولايتين رئاسيتين، ودونالد ترامب الذي يبلغ عامه الاثنين والثمانين في نهاية ولايته، سوف يعمل بالتأكيد على تثبيت إرثه السياسي.

نتناول في هذا التقرير الإرث الاقتصادي لدونالد وسياساته الاقتصادية، وتأثيراتها على المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي، كما نتناول أيضًا الإطار الجيوسياسي لرئاسة ترامب وتأثيرها المحتمل على الولايات المتحدة على مدى السنوات الأربع القادمة، ثم نستعرض أبرز قراراته المحتملة والتي ينبغي أن نكون مستعدين لها.

المنظور الاقتصادي

تفاقم الارتفاع الكبير في حجم الدين العام منذ الجائحة التي انتشرت في جميع أنحاء العالم، وبفعل صدمة التضخم التي نتجت عن النزاع في أوكرانيا، ما أدى إلى مواجهة دول مجموعة السبع لتحديات هائلة. ويجب على كل حكومة من الحكومات المتعاقبة التعامل مع المسألة الشائكة: ما هي الطريقة التي تكفل خدمة الدين العام والاستمرار في تحقيق النمو الاقتصادي في آنٍ معًا؟

الولايات المتحدة في وضع أفضل مقارنة بغالبية الدول الأخرى، فهي تملك الورقة الرابحة (وهي ورقة لم يوجدها دونالد ترامب) تتمثل في أن الدولار الأمريكي هو عملة احتياطي العالم، حيث إن الهيمنة الأمريكية الناشئة عن خطة مارشال في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد ألزمت كل دولة حول العالم بالاحتفاظ بكمية من الدولار الأمريكي كحد أدنى. ومن خلال تدوير هذه الأكوام من الدولارات في الدين العام الأمريكي، استطاع الرؤساء الأمريكيون الواحد تلو الآخر زيادة عجز ميزانية الولايات المتحدة دون أدنى اهتمام بمسألة تدهور الوضع المالي للدولة، مبررين ذلك بالقول "إذا كان العام بأسره سوف يستثمر دائمًا في ديننا العام، فلماذا نهتم بخفض حجم ذلك الدين؟"

ولكن حيث إن لكل شيءٍ حدودًا، لا يمكن لأي دولة أن تطمئن إلى استمرار قيادتها للعالم إلى ما لا نهاية، فالألفيات القليلة الماضية قد شهدت صعود وتراجع دول كثيرة كالصين والمملكة المتحدة والإمبراطورية الرومانية وغيرها. وبدورها تتجه الولايات المتحدة الآن إلى ارتفاع غير مسبوق في دينها العام، حيث نجد أن ربع االسيولة النقدية الحالية للولايات المتحدة قد نشأت منذ شهر يناير 2020. ويتوقع مكتب الميزانية بمجلس النواب الأمريكي أن تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوىً لها في العام 2027، ولهذا أطلق مدير المكتب تحذيرًا من "التغير السريع" في سوق السندات الأمريكية على غرار ما حصل في عهد رئيسة الوزراء البريطانية ليز تراس، حيث يمكن أن تؤدي الوعود الحكومية الكبيرة غير المدعمّة بالتمويل المطلوب إلى زيادة مفاجئة في العوائد على السندات الحكومية تزعزع الاستقرار في السوق.

ولكن لحسن حظ دونالد ترامب، فإن الاقتصاد الأمريكي يعتبر الأكثر حيويةً في العالم من حيث موازنة إرتفاع الدين العام إلى النمو الاقتصادي، وذلك بفضل سوق العمل الأمريكية المرنة التي يستطيع فيها على سبيل المثال عامل تحضير قهوة في مقهى في سان فرنسيسكو بولاية كاليفورنيا ترك عمله والانتقال إلى مدينة أوستن بولاية تكساس والعمل في اليوم التالي كخبير تسويق رقمي عبر الإنترنت، ليسهم بذلك بنسبة نمو أعلى في الاقتصاد الوطني.

ووفقًا لما أورده مركز بيو للأبحاث Pew Research Center، تستقبل الولايات المتحدة خمس عدد المهاجرين في العالم. وقد شهد حجم الهجرة إلى الولايات المتحدة ارتفاعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة.

عدد المهاجرين ونسبتهم من مجموع عدد سكان الولايات المتحدة 1850-2023

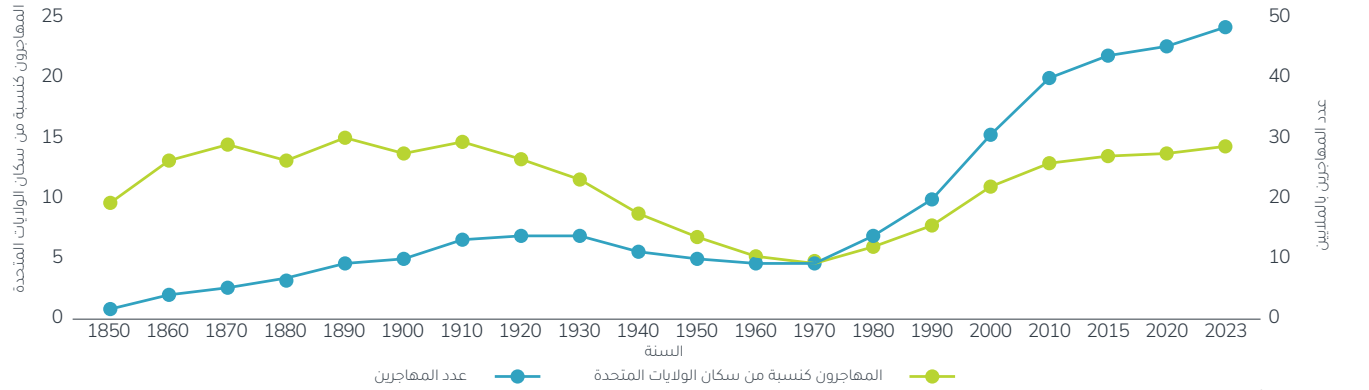

المصدر: بيانات وأرقام معهد سياسة الهجرة في الولايات المتحدة

الجدير بالذكر أن أوضاع غالبية المهاجرين في الولايات المتحدة قانونية، غير أن حوالي ربع المهاجرين غير حاصلين على تصاريح نظامية.

تقديرات عدد السكان المولودين خارج الولايات المتحدة، 2022

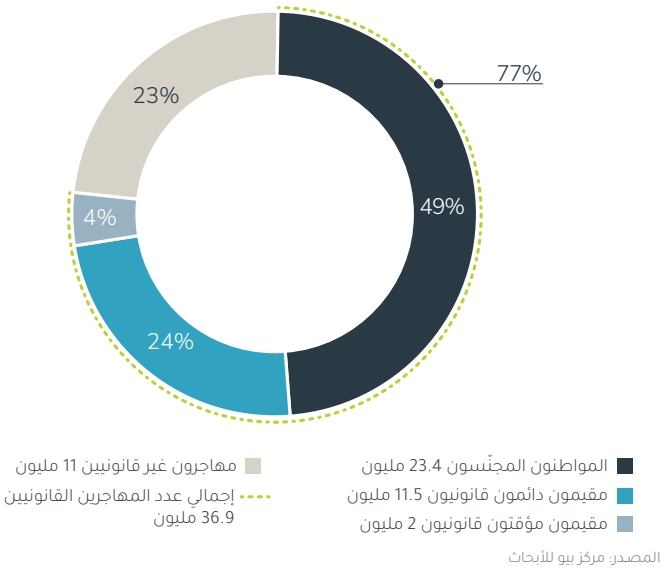

المصدر: مركز بيو للأبحاث

من منظور اقتصادي، يستطيع المهاجرون زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي إذا زاد إنتاجهم عن استهلاكهم. وقد بدأت الولايات المتحدة تمتلك القدرة الآن على التعرف فورًا على ما إذا كان المهاجرون يضيفون قيمة إلى اقتصادها، ويمارس الكثير من المهاجرين حتى اليوم أعمالاً منتجة، وهذا يعني أن الولايات المتحدة سوف تتمكن من خفض معدل التضخم المرتفع الذي أثّر على الكثير من الاقتصادات العالمية نتيجة لتفشي جائحة كوفيد. ومع تراجع أعداد الوظائف الشاغرة، سوف يتبين مستقبلاً ما إذا كان المهاجرون جميعًا سوف يتمكنون من المحافظة على وظائفهم.

هذه هي إذن المسألة الاقتصادية المحورية التي تواجه دونالد ترامب: كيفية الموازنة بين تحقيق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بينما تستمر خدمة الدين الحكومي الأمريكي المتزايد. وعلى مستوىً ثانٍ، عند تحقيق النمو، كيف يمكن الموازنة بين سوق العمل والهجرة وأسعار الفائدة؟ وفي خدمة الدين، هل يمكن اتخاذ أي تدابير للحد من نمو الدين العام - وهل توجد فعلاً إرادة للحد من نمو الدين العام؟

في هذا السياق، يمكن القول أن التراجع الذي تشهده سوق العمل هو السبب الأساسي الذي دفع بالاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى الاتجاه نحو البدء بخفض أسعار الفائدة على الرغم من أن معدل التضخم لا يزال أعلى من مستواه المستهدف، حيث إن سوق العمل الضعيفة تعني ميل الاحتياطي الفدرالي إلى الاستمرار في خفض أسعار الفائدة بغض النظر عن الفائز في السباق الرئاسي وما يفعله الرئيس الجديد.

السياسات الاقتصادية الأساسية

1. ترحيل المهاجرين غير النظاميين

يريد الرئيس ترامب اتخاذ إجراءات تطال جميع حالات الهجرة، وقد وعد بترحيل جميع المهاجرين غير النظاميين، ما دفع مؤيديه إلى رفع شعارات أثناء تجمعاته الانتخابية مطالبين "بالترحيلات الجماعية الآن". غير أن الترحيل الجماعي لأحد عشر مليون شخص محفوف بصعوبات لوجستية واضحة، ليس أقلّها التعاون المطلوب من سلطات إنفاذ القانون المحلية والوكلاء الفدراليين للهجرة والجمارك. وإلى جانب ذلك، سوف تبرز تحديات قانونية، ولكن يمكن للرئيس ترامب أن يتوقع تأييد المحكمة العليا لقراراته حيث إن المحافظين يشكلون أغلبية قضاتها بنسبة 6 إلى 3 بعد تعيين ترامب لمرشحين متعاطفين مع توجهاته خلال ولايته الرئاسية السابقة.

من المتوقع بالحد الأدنى أن يؤدي التغيير في نهج التعامل مع المهاجرين غير النظاميين إلى تقليص أعداد العابرين للحدود. وهذا بحد ذاته يمكن أن يسهم في خفض حجم عرض العمالة الذي يتسبب في إيجاد ضغوط تضخمية، ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤثر ذلك سلبًا بشكل خاص على القطاعات التي تعتمد على العمالة غير النقابية الأقل تكلفة، ومنها قطاعات البناء والإنشاءات والضيافة والمستودعات.

2. زيادة التعرفات الجمركية

لقد وضع ترامب خططًا لوضع التعرفات الجمركية، التي ستساهم في رفع أسعار السلع.. ومن المتوقع أن يعلن عن تعرفة جمركية بنسبة 60% على السلع المستوردة من الصين، وتعرفات أخرى بنسب تصل إلى 20% على أي شيء آخر تستورده الولايات المتحدة. وقد وصل به الأمر إلى درجة أنه هدد خلال حملته الانتخابية شركة جون دير الأمريكية المتخصصة في صناعة الآليات، بفرض تعرفة جمركية عليها بنسبة 200% في حال نقلت مصانعها إلى المكسيك ثم حاولت تصدير آلياتها من المكسيك إلى الولايات المتحدة. وينصب تركيز السياسة الحمائية التي ينتهجها الرئيس دونالد ترامب على تشجيع الإنتاج على الأراضي الأمريكية، وهي تتوافق مع سياسته المناهضة للهجرة. ولكن في حالة إنتاج السلع في أمريكا للأمريكيين بأيدٍ أمريكية، فإن الطلب على العمالة منخفضة التكلفة سوف يرتفع على الأرجح بمجرد أن يبدأ حظر استقدامها، ما يؤدي إلى تفاقم التأثيرات التضخمية للبرنامج الذي يسعى إلى تنفيذه.

الجدير بالذكر أن التعرفات الجمركية تشكل عاملاً أساسيًا في سياسة الرئيس ترامب، ويتم فرضها بأسلوب غير تقليدي حيث يمكن تشريعها بمجرد إصدار أمر تنفيذي رئاسي دون حاجة الرئيس ترامب إلى طلب موافقة مجلس النواب الأمريكي عليها.

3. خفض الضرائب

يسعى ترامب إلى تمديد الخفض الضريبي الذي بدأ العمل به في العام 2017 والمقرر أن تنتهي صلاحيته في العام 2025، حيث جرى خفض النسب لجميع الشرائح الضريبية ولكن مع رفع الحدود على مختلف الائتمانات والإعفاءات الضريبية. كما اشتمل أيضًا على خفض دائم لضريبة الشركات من 35% إلى 21%. ويرغب ترامب الآن في استمرار العمل بها جميعًا، بالإضافة إلى خفض المزيد من الضرائب. وسوف يشكل هذا محفّزًا ماليًا هامًا يضاف إلى برنامج التحفيز النقدي الذي ينفذه الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وهو ما يمكن أن يسهم في زيادة معدلات النمو والتضخم في الاقتصاد الأمريكي.

التأثير

عند الجمع بين هذه السياسات تظهر الصورة الشاملة ارتفاع معدل التضخم إلى درجة يصعب معها توقع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن جهة أخرى، يمكن زيادة معدلات النمو عبر تحفيز الطلب الاستهلاكي من خلال خفض الضرائب وزيادة الرواتب والأجور الناتجة عن تقليص القوى العاملة. ولكن في حالة ارتفاع الأسعار إلى مستويات أعلى مما يجب بسبب التعرفات الجمركية، وإذا كانت ردود فعل الدول الأخرى فرض تعرفات جمركية انتقامية على وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية، سوف ينخفض حجم العمالة التي تتولى وظائفًا منتجة في الاقتصاد الوطني الأمريكي، وبالتالي يمكن أن يسود مناخ تضخم ركودي.

أما على صعيد الأسواق المالية الأمريكية، فإن الصورة تظهر مزيجًا من الأداء المتفاوت.

الطروحات الأولية للاكتتاب العام

من المرجّح أن يكون أداء الشركات المنتجة تحت شعار "صنع في أمريكا" أفضل من غيرها. ويعمل الرئيس ترامب فعليًا على عزل الولايات المتحدة والحفاظ على عمالها وإنتاجها داخل أراضيها. وبالطبع، يمكن أن تشهد الطروحات الأولية للاكتتاب العام في الشركات المحلية إقبالاً أكبر، ما يؤدي إلى إزالة العوائق التي تواجه الشركات ذات الملكية الخاصة الراغبة في طرح أسهمها للاكتتاب العام، وبالتالي تجديد الزخم في قطاع شركات الملكية الخاصة في الولايات المتحدة.

الإسكان

يعمل الرئيس ترامب على زيادة حجم عرض الوحدات السكنية، ولكن سوف يكون من الصعب الحصول على تأثير جدي في هذه الشريحة خلال مدة ولايته الرئاسية القصيرة نسبيًا، غير أن ذلك يمكن أن يشكل دفعة لمطوري العقارات السكنية على مدى السنوات الأربع القادمة. في المدى الأقصر، من المتوقع أن يؤدي خفض أسعار الفائدة إلى زيادة أعداد معاملات العقارات السكنية وتنفيس حجم الطلب المرتفع الذيكان مكبوحًا على مدى السنوات القليلة الأخيرة.

القسط الشهري كنسبة مئوية من متوسط دخل الأسرة في الولايات المتحدة

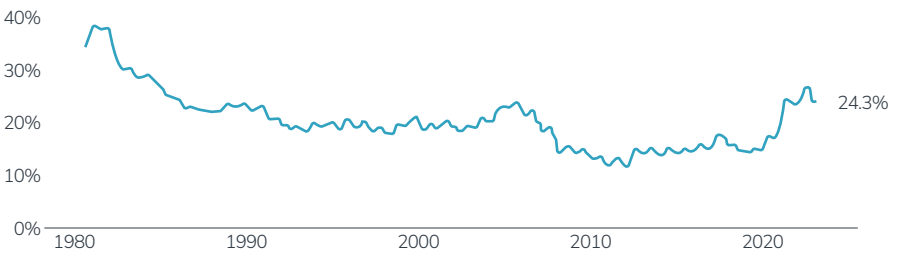

المصدر: الجمعية الوطنية للوسطاء العقاريين

الطاقة

سوف يتمسك ترامب خلال ولايته الرئاسية بنظرته المتشككة حيال الطاقة المتجددة، باستثناء أساسي واحد - السيارات الكهربائية، حيث من المتوقع أن تؤدي علاقته بإيلون ماسك إلى تعيين ماسك في منصب ما في الإدارة الأمريكية. ولكن من المستبعد أن تدوم هذه العلاقة حيث إن الساحة لن تتسع لضخامة "الأنا الذاتية" لهاتين الشخصيتين، ولكن يمكن أن يبدو ترامب أكثر سعادة بالسيارات الكهربائية دون أي جزء آخر من سياسة الطاقة البديلة. كما أن ترامب سوف يستمر بالتأكيد في دعم استخراج النفط الصخري وضمان أمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية - وقد سبق وأن وعد باستئناف التنقيب عن النفط في المحميات القطبية في ألاسكا بعد أن ألغى الرئيس بايدن مبيعات عقود الإيجار التي منحها ترامب خلال ولايته الرئاسية الأولى.

الجغرافيا السياسية

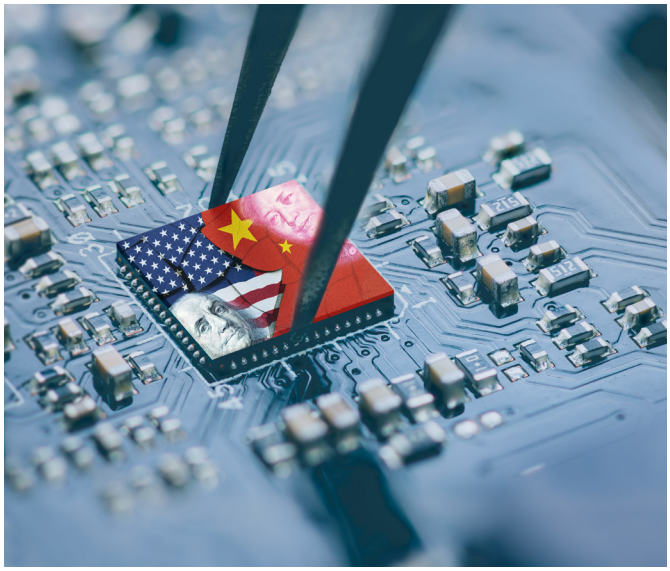

الرئيس الأمريكي لا يؤثر فقط على بلاده، بل إن لقائد العالم الحر تأثيرًا أبعد من ذلك بكثير، وهناك خطوط مواجهة جديدة وتحالفات تنشأ يومًا بعد يوم في جميع أنحاء العالم مع انتقالنا من مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى حقبة تسودها تحديات الثورة التكنولوجية.

المناخ الاقتصادي الجديد للعالم الافتراضي المترابط بدرجات متزايدة والذي يتسم بمستويات متزايدة أيضًا من الحمائية، قد أسهم في احتدام التوترات بين الدول، وأخذت الصراعات الدولية بالتفاقم بعد أن وجدت الدول أنفسها تواجه نضوبًا في مواردها في وقت ينشأ فيه نظام اقتصادي عالمي جديد. ووجدت بعض الدول فرصة في انتزاع المزيد من الموارد بشن حروب؛ ورأت دول أخرى فرصة للهجوم بينما أعداءها منهمكين ترهقهم شؤونهم الداخلية. ففي ظل هذا المناخ، يصعب على أي دولة ذات انتشار عالمي أن تحافظ على حيادها.

كل هذا يثيرالقلق عند التعامل مع اللاعب العالمي الرئيسي: الصين. فهل تستطيع الصين المحافظة على علاقاتها مع روسيا والغرب في آن معًا؟ وهل تستطيع الاستمرار في دورها الأساسي في سلاسل إمداد وتموين السلع التي يرغب المستهلكون الغربيون في الحصول عليها، مع أنها تقوم علنًا بتوريد الأسلحة لأعداء الغرب؟

الولايات المتحدة لا تستطيع عزل نفسها بينما تنمو الصين والهند والكثير من الدول النامية الأخرى، سواء من حيث عدد سكانها أو من حيث حجم اقتصاداتها الوطنية، فانسحاب الولايات المتحدة وبناء جسر يفصلها عن العالم ليس خيارًا. كما أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على لعب دور شرطي العالم. فالدين العام الهائل والاحتياجات المحلية الداخلية تدفع الرئيس الأمريكي الجديد إلى تجميع موارد الولايات المتحدة داخليًا بدلاً من إنفاق ميزانيتها خارجيًا على الدفاع بشكل خاص. كذلك فإن الحدود بين الدول قد عادت لترتفع من جديد، وبدأ الاتجاه نحو تشديد الرقابة على الهجرة في كل مكان بسبب اضطرار الدول إلى إطعام المزيد من الأفواه بينما تعاني من شح في مواردها التي تحوّلت إلى خدمة الديون الضخمة التي تسببت بها جائحة كوفيد. وأصبحت القيود على التأشيرات شائعة بين الدول، وسوف تتساوى أهداف السياسة الخارجية للحكومات في أهميتها مع أهدافها الاقتصادية عند اختيارها للدول التي تتحالف معها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن ترامب يتعامل في هذا الجانب بعقلية برنامجه التلفزيوني "المتدرب The Apprentice" بإصبعه الجاهز دائمًا للإشارة إلى أي شخص يعترض طريقه وإطلاق عبارته الشهيرة "أنت مطرود". وهو ينظر إلى الدول كما لو كانت شركات يبرم صفقات معها. وكان أول رئيس أمريكي يزور كوريا الشمالية. وقال إنه يستطيع أن يتوصل فورًا "إلى اتفاق ما" بشأن الحرب الروسية الأوكرانية. وما من شك بأن نظرته البراغماتية الواقعية سوف تعزز مركزه، غير أنها سوف تبدو مستهجنة وغير منسجمة، وعلى الأخص مع تطلعات حلفاء الولايات المتحدة، حيث إنه يبدو وكأنه يغيّر تحالفاته وينتقل من جانب إلى آخر لكي يتوصل إلى إبرام صفقاته.

المجتمع

تسبب الإغلاق والتضخم والحرب إلى انقسام الناخبين الغاضبين، ووضع عبء ثقيل على النظم الانتخابية. وتستطيع الدول التي تعتمد نظمًا أكثر مرونة التكيف مع الضغوط - ففي فرنسا، أصبح إيمانويل ماكرون رئيسًا بعد تأسيسه لحزب جديد تمامًا خضع لعدد من التغييرات في اسمه خلال فترة ثماني سنوات فقط منذ تأسيسه (من الجمهورية إلى الأمام إلى حزب النهضة)، بينما أصبح يحكم ألمانيا اليوم لأول مرة في تاريخها ائتلاف مكون من ثلاثة أحزاب: الحزب الديموقراطي الاجتماعي، وحزب الخضر، والحزب الديموقراطي الحر).

في المقابل، هناك نظام حزبين فقط في الولايات المتحدة، "الديموقراطيون" و"الجمهوريون" هما قبيلتان متناحرتان. ونتيجة لانقسام الناخبين، فإن هاتين القبليتين قد أصبحتا أكثر نزاعًا داخليًا في محاولاتهما لسد الفجوة بين تحالفات عريضة جدًا.

الرقابة الداخلية في النظام الأمريكي مصممة للحيلولة دون مركزية السلطات، ولكنها تتسبب بالإحباط عندما يتعذر على الحزبين العمل معًا. ويمكن أن يصبح وضع السياسات مسألة صعبة.

تمثل دهاء ترامب في ترشّحه كمتمرد تحت لواء حزب قائم. وعلى مر العقود، حاول العديد من المرشحين المستقلين الذين يملكون ثروات هائلة جمعوها خلال الحروب الفوز بالرئاسة الأمريكية - غير أن الفشل كان دائمًا من نصيبهم. ولكن ترامب أدرك كيفية المناورة ضمن الآلية القائمة وإعادة إخراج نفسه كديموقراطي نيويوركي تحت راية الحزب الجمهوري، تحت شعار جديد "اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى". وهذه الحركة موجودة داخل وخارج الحزب، وهي تجتذب الأشخاص المستائين من العملية السياسة ككل ويرغبون في دعم مرشح من خارج المؤسسة - ولكنه يعمل أيضًا ضمن الإطار الحزبي الجمهوري القائم.

إلى جانب ذلك، كان اسمه معروفًا قبل ارتباطه بأي حزب سياسي. ترامب هو ترامب، سواء جلس تحت الراية الزرقاء أو الراية الحمراء. وهذا يسمح له بتحمل قدر أكبر من المخاطر مقارنةً بالسياسيين الآخرين. وهو لا يدين بنجاحه لأي حزب، ويستطيع تسجيل فوزه تحت اسمه هو دون غيره. وبالنظر إلى أن هذه سوف تكون ولايته الرئاسية الأخيرة بمقتضى دستور الولايات المتحدة، ومع وصوله إلى سن الثمانين، سوف يسعى جاهدًا إلى المحافظة على إرثه بشروطه وعلى طريقته. وهذا يعني أنه غير مقيّد بأحد، ويستطيع التعامل مع أي كان في الكونغرس الأمريكي بما يتوافق مع تطلعاته ويحقق أغراضه. ويمكن أن يستغل الرئاسة ليفرض من خلالها تحقيق رؤيته. وهو يصف نفسه "بالعبقري المستقر جدًا" الذي يهز النخبة التقليدية ولكنه يحافظ تمامًا على عقلانيته أمام ناخبيه الأساسيين.

ما الذي يجب أخذه في الاعتبار؟

يملك الرئيس الأمريكي صلاحيات قليلة يمكنه ممارستها وحده، منها إصدار الأوامر التنفيذية بشأن التعرفات الجمركية، وتوجيه السياسة الخارجية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتأثيره على المؤسسات.

لهذا يمكن أن نرى ما يلي:

استبدال رئيس الاحتياطي الفدرالي باول

ترامب ثابت في تعاملاته مع رئيس الاحتياطي الفدرالي جيروم باول. فهو لم يتوانَ عن توجيه النقد لباول خلال ولايته الرئاسية الأولى، ولا يزال يشتكي من الإجراءات التي اتخذها الاحتياطي الفدرالي والتي لم يكن أقلها القول بأن خفض أسعار الفائدة بنسبة كبيرة بلغت 50 نقطة أساس في شهر سبتمبر كان مجرد "حركة سياسية". وعلى الرغم من هذا، من المرجّح أن يكون ترامب سعيدًا بالتأثير التحفيزي لخفض الاحتياطي الفدرالي لأسعار الفائدة خلال فترة ولايته الرئاسية. ويمكن أن يصبح ذلك موضع نقاش في ظل جميع التعرفات الجمركية التي يفرضها ترامب، ولكن إذا نتج عن ذلك توقعات بارتفاع معدل التضخم، سوف يدب الخلاف في تلك الحالة بين الرئيس ترامب وبين الاحتياطي الفدرالي. وعلى الرغم من أن قيام الرئيس الأمريكي بعزل رئيس الاحتياطي الفدرالي يعتبر أمرًا صعبًا من الناحية الدستورية، غير أنه ليس مستحيلاً. ويمكن أن يؤدي وابل من الضغوط إلى إجبار باول على الاستقالة قبل عزله.

إبرام صفقة مع روسيا

يخصص ترامب في كتابه الأول "فن الصفقة" العديد من الصفحات التي يصف فيها بالتفصيل ولعه بإمساك سماعة الهاتف والاتصال بالجميع والمشاركة في الأفكار من أجل التوصل إلى إبرام صفقة. وبينما يمكن أن ينجح هذا الأسلوب في مجال الأعمال، غير أنه في العالم الجيوسياسي حيث يتزايد العناد والتعنّت، يصعب على حلفائه قبول أي شيء يمكن أن يصل إلى مهادنة أو استرضاء بوتين المعتدي. ولكن هذا لن يفت من عضد ترامب إذا رأى أن تلك المهادنة أو الاسترضاء يمكن أن تحقق له شعبية داخل الولايات المتحدة.

فرض تعرفات جمركية على الجميع

في حالة مواجهة ترامب لمعارضة في الكونغرس، سوف يكون خياره اللجوء إلى الإجراءات القليلة المتاحة له ضمن صلاحيات السلطة التنفيذية للحكومة. ويمكن أن يتحول فرض التعرفات الجمركية إلى عادة متكررة، وعلى الأخص إذا ربطنا ذلك بحب ترامب لإبرام الصفقات. غير أن التعرفات والتعرفات الإنتقامية يمكن أن تفاقم النزاعات بين الدول وتجعل العالم مكانًا أقل ازدهارًا.

زيادة الإنفاق على القوات المسلحة

خلال فترة ترامب الرئاسية الأولى، ألقت الولايات المتحدة أكبر قنابلها غير النووية المعروفة باسم "أم جميع القنابل" أو MOAB، وهي قنبلة خارقة للتحصينات، على نفق تستخدمه الدولة الإسلامية في أفغانستان. فالرئيس ترامب ليس شخصًا يتردد في عرض عضلاته. وهو كما نعلم سبق وأن هدد بانسحاب الولايات المتحدة من حلف شمالي الأطلسي (الناتو) لأنه يشعر أن بقية دول العالم تستغل القوات المسلحة الأمريكية للحصول على دعم مجاني. ومع ترقب نشوء نزاعات، لن يتردد ترامب في إنفاق المزيد من الأموال لتعزيز القدرات الدفاعية الأمريكية، حتى ولو أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل تكلفة المحافظة على مكانتها بوصفها شرطي العالم.

قطاع أسهم الملكية الخاصة

من المتوقع أن يكون أداء شركات الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة إيجابيًا خلال الولاية الرئاسية الثانية لدونالد ترامب. فالتوقعات المستقبلية بارتفاع معدلات التضخم والنمو، وبالإضافة إلى اهتمام سياسي متقبل لوول ستريت، تشير مجتمعةً إلى توفير أوضاع مؤاتية للاستثمار، يضاف إليها فرص إزالة العراقيل أمام التخارج من شركات الصناعات الأمريكية عبر الطروحات الأولية للاكتتاب العام.

قطاع العقار

تشير سياسة الاحتياطي الفدرالي والزيادة المحتملة في إصدارات السندات الحكومية إلى انخفاض أسعار الفائدة في المدى القصير وارتفاعها في المدى الطويل، وهو ما يؤدي إلى زيادة عقود الإيجار الأقصر أجلاً وتشجيع الاستراتيجيات الاستثمارية المرنة. كذلك فإن تراجع معدل التضخم المصحوب بانخفاض معدل النمو في المدى الطويل يؤدي إلى تفضيل المدن والمناطق ذات معدلات النمو الأعلى في إطار الاستراتيجيات السكنية، بينما يؤدي في إطار استراتيجيات العقارات الصناعية والمكتبية ومتاجر التجزئة إلى تفضيل شاغلي العقارات التشغيلية ذات المواصفات الإنشائية الخاصة امتلاك عقاراتهم.

الخلاصة

يعود الرئيس ترامب لولايته الرئاسية الثانية ليواجه جبالاً من التحديات. فالدين العام المتراكم يفرض تحقيق معدل نمو أعلى، ولكن من غير الواضح ما إذا كان هذا ممكنًا من خلال سياسة زيادة التعرفات الجمركية وتشديد القيود على الهجرة. إلا أن هذا لن يمنع ترامب من مواصلة سياسته، وسوف يواجه النزاعات الجيوسياسية المتفاقمة ببراعة الفنان المخضرم المتخصص في إبرام الصفقات، مستغلاً قوة الولايات المتحدة ووزنها العالمي لجعلها عظيمة مرة أخرى. "قاتلوا ثم قاتلوا ثم قاتلوا"، هي الصرخة التي أطلقها وهو يلوح بقبضته في الهواء بعد محاولة اغتياله في 13 يوليو 2024. وسوف يأمل أن المستثمرين القادمين إلى الولايات المتحدة لن "يهربوا ثم يهربوا ثم يهربوا". لقد عاد ترامب، وهذه الحلقة من المسلسل سوف تجعل أعين الجمهور مسمّرة على أمريكا.

ARCAPITA

نبذة عن آركابيتا

آركابيتا شركة إدارة أصول عالمية رائدة تعرض فرصًا استثمارية متنوعة وتركز على الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة والاستثمار العقاري في أحد أسرع أسواق الثروات نموًا في العالم. وتشرف إدارة آركابيتا منذ أكثر من عشرين سنة على تقديم منتجات الشركة وخدماتها لنخبة مختارة من المستثمرين في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وتتوزع مكاتب مجموعة آركابيتا في البحرين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وسنغافورة، وقد بلغ حجم استثماراتها حتى اليوم أكثر من 30 مليار دولار أمريكي في أكثر من 100 استثمار، وهي تمتاز بالقدرة على الاستثمار في مختلف أنحاء العالم، وتركز على القطاعات الدفاعية والتي لا تتأثر بالدورات الاقتصادية، مستفيدةً في المدى الطويل من عوامل الاقتصاد الكلي والخصائص السكانية.

تمتد خبرة إدارة آركابيتا أكثر من عشرين سنة، أنشأت خلالها منصة استثمارية عالمية للاستفادة من الفرص المتاحة في أسواقها الأساسية في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا.

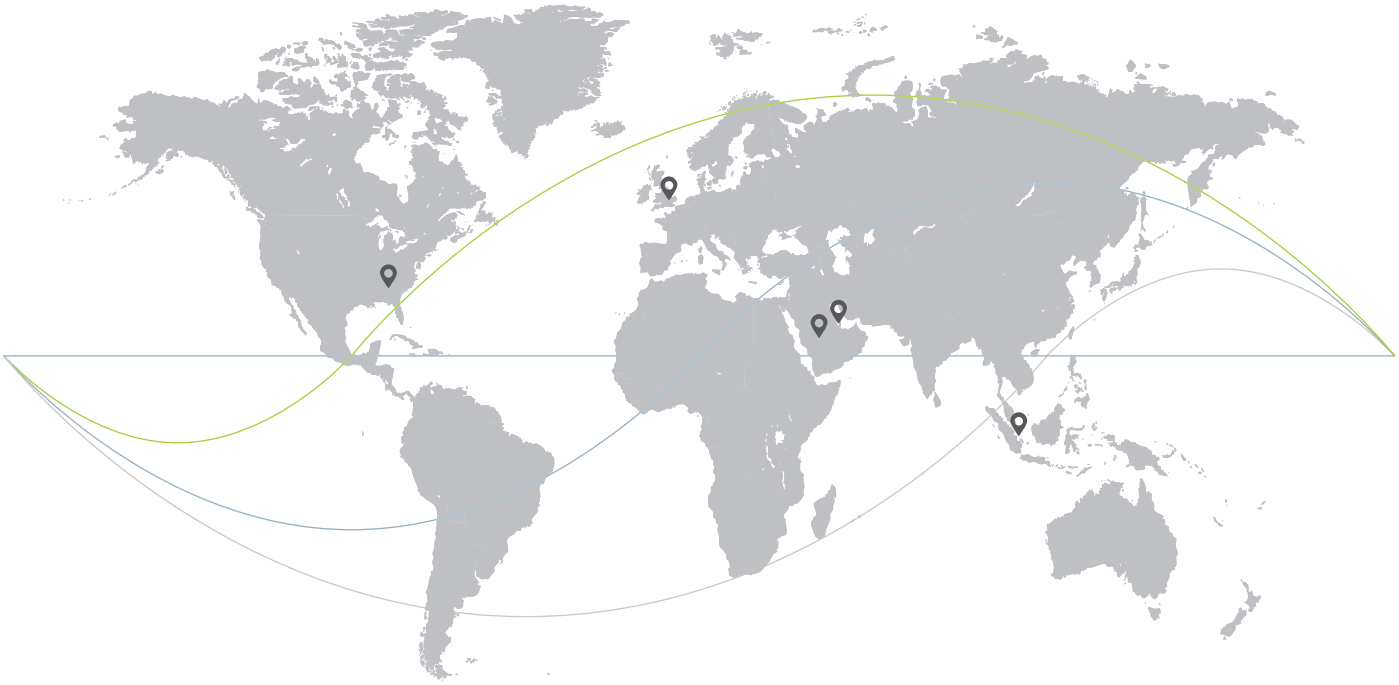

الولايات المتحدة

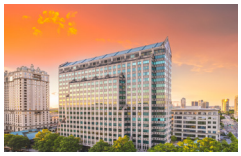

آركابيتا إنفستمنت مانجمنت يو أس إنك.

وان باكلاند بلازا، 3060 شارع بيتشتري نورث ويست، الجناح 1650، أتلانتا، GA 30305 - الولايات المتحدة الأمريكية

هاتف: 9000 920 404 1+

المملكة المتحدة

آركابيتا إنفستمنت أدفايزرز يو كاي ليمتد

ذا شارد، 32 لندن بريدج ستريت، لندن SE1 9SG المملكة المتحدة

هاتف: 5600 824 207 44+

المملكة العربية السعودية

شركة آركابيتا المالية

مكتب 2502، مركز المملكة الرياض، المملكة العربية السعودية

هاتف: 114667610 966+

مملكة البحرين

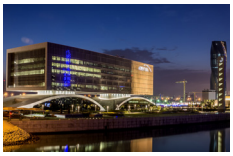

آركابيتا إنفستمنت مانجمنت ش.م.ب. (م)

مبنى آركابيتا ص.ب 1357 المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 8333 1721 973+

سنغافورة

آركابيتا إنفستمنت مانجمنت سنغافورة برايفت ليمتد

1 روبنسون رود، رقم 00-17، برج أيه آي أيه، سنغافورة 048542 - جمهورية سنغافورة

هاتف: 0395 6513 65+

إشعار قانوني:

على الرغم من بذل كل الجهود الممكنة للتأكد من موثوقية البيانات المشار إليها والمستخدمة لأغراض الدراسة الورادة في هذه الوثيقة، لا يمكن إعطاء أي ضمانة بأن تلك البيانات صحيحة، ولا تتحمل شركة آركابيتا قروب هولدنغز ليمتد وشركاتها التابعة أي مسؤولية مهما كانت عن أي خطأ أو سهو. وتعكس هذه الوثيقة رأينا الذي توصلنا إليه بناءً على الدراسة والبحث، وليس المقصود منها تقديم مشورة استثمارية أو استدراج أي استثمار.

© آركابيتا قروب هولدنغز ليمتد، 2024